فان الخنثى باعهما او اذا مات ابوهم وخلف ابنا وخنثى

فالمال بينهما عند ابي حنيفة رضي الله عنه على ثلاثة اسهم

للابن سهمان وللخنثى سهم وهو اتي عنده في الميراث الا ان

يثبت غير ذلك وقالا رحمهما الله للخنثى نصف ميراث الذكر

ونصف ميراث الانثى وهو قول الشعبي رضي الله عنه واختلفا في

قياس قوله قال ابو يوسف رحمها الله المال بينهما على سبعة

اسهم للابن اربعة وللخنثى ثلاثة وقال محمد رحمها الله

المال بينهما على اثني عشر سهما للابن سبعة وللخنثى خمسة

كتاب المفقود اذا غاب الرجل ولم يعرف له موضع وله

مفقود شوهد بحرب كحيلة او محاة معلوم او ولي احضر

يعلم حيه او مات نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم

عليه ويستوفي حقوقه وينفق على زوجته وولده

من ماله ولا يفرق بينه وبين امرأته فاذا تم له مائة

وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا بموته واعتدت

امرأته وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت

ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث منه ولا يرث المفقود

من احد مات في حال فقده كتاب الاباق اذا ابق

مملوك فرده رجل على مولاه من مسيرة ثلثة ايام فصاعدا

فله عليه الجعل اربعون درهما وان رده الاقل من ذلك

فبحسابه وان كانت قيمته اقل من اربعين درهما فبحسابه

يقيمه الا درهما وان ابق من الذي رده فلا شيء له وينبغي

ان يشهد اذا اخذه انه ياخذه ليرده فان كان العبد الابق

رهنا فالجعل على المرتهن كتاب احياء الموات الموات من الارض ما لا ينتفع

Copyright Cairo University